

ارتيريا تختطف أكثر من 835 قارباً لصيادين يمنييين

معاناة مئات المعتقلين لدى ارتيريا وهم الأكثر ، ولدى السودان ، ناهيك عن آخرين لا يزالون محتطفين من قبل قرصنة الصومال.

الجدير بالذكر أن ارتيريا أفرجت منتصف أكتوبر المنصرم عن ١٧ من الصيادين «الأحداث» ، واعتبارات إنسانية تتعلق بصغر سنهم، وعدم تحمل أجسادهم للأعمال الشاقة التي تفرض على من يتم اعتقالهم.

الارتيرية عقب عمليات اختطاف دامت عدة أشهر، ونقلت عن أحد المفرج عنهم القول: إن أمر الإفراج عنهم صدر رابع أيام عيد الأضحى إلا أن فرار صيادين يمنييين من ارتيريا بنهضة قتل ، أجل تنفيذ قرار الإفراج الجماعي عن مجموعة الـ ٢٤ ، ولم يشر إلى ما إذا كان قد تم القبض على الفارين أم لا ؟

واتهمت الحكومة بالتقصير الكبير وبأنها تتجاهل

ذكرت منظمة (سند) أن إجمالي عدد قوارب الصيد اليمنية التي صادرتها السلطات الارتيرية منذ سنوات يتجاوز الـ ٨٢٥ قارباً، وتجري عملية مصادرة القارب بما عليه من تجهيزات وحمولة صيد، بعد اعتقال أصحابه.

مشيرة إلى أن ٣٤ صياداً يمنيياً وصلوا الجمعة إلى مينائي المخا والخوخة، بعد أن أفرجت عنهم السلطات



الاثنين: 12 / 11 / 2012م
الموافق: 27 / ذو الحجة / 1433هـ
العدد: (1635)

300 مليون دولار خسائر تخريب أنبوب تصدير الغاز



وزير النفط: سنتعامل مع الشركات بشفافية وبدون وسطاء

لخدمة المجتمعات المحلية وتقوم كذلك بإنشاء محطة كهربائية بالغاز لاستخدام المنشآت في القطاع. منوها بالعلاقة الجيدة التي تربط شركة توتال مع المجتمع المحلي في مناطق الامتياز والتزامها في تنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية وتعاملها الراقى مع السلطات المحلية.

ولفت وزير النفط والمعادن إلى أن شركة توتال استطاعت أن تنوع نشاطها في اليمن من خلال مشاركتها في مشروع الغاز الطبيعي المسال مع مجموعة من الشركات العالمية وتنفيذ أحد أكبر المشاريع الاستثمارية في اليمن إضافة إلى مشاركتها في قطاعات نفطية أخرى.

ودعا الوزير دارس شركة توتال إلى الدخول في القطاعات النفطية المفتوحة الجديدة وخصوصاً البحرية منها. وقال «نأمل أن يكون لها السبق في استكشاف المناطق المغامرة في اليمن سواء في القطاعات المفتوحة في البحر الأحمر أو البحر العربي وخليج عدن والتي من خلالها تقوي من هذه الشراكة ويزداد تنوعها وبما ينعكس إيجاباً للفوائد التي تتحقق في مصلحة الطرفين وزيادة العلاقات بين البلدين اليمني والفرنسي».

وأشار إلى أن وزارة النفط والمعادن بدأت التواصل مع بعض الشركات للتفاوض حول استغلال الغاز الاستغلال الأمثل لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الثروة للبلد. منوها بوقوف شركة توتال في رفع أسعار الغاز الطبيعي المسال اليمني.

وأوضح الوزير دارس أن العلاقة مع شركة توتال لن تؤثر عليها الأيدي العابثة بأمن واستقرار الوطن. مؤكداً أن القيادة السياسية والحكومة تعمل على تأمين كل الاستثمارات وأي أعمال تخريبية تحدث من وقت إلى آخر هي أحداث عارضة وتحصل في أماكن أخرى في العالم.

توتال ترغب في استمرار التشغيل والاستثمار في اليمن خلال الخمسة والعشرين عاماً القادمة».

وأضاف «إننا نحتفي اليوم بذكرى ٢٥ عاماً على تواجد توتال في اليمن وخلال هذه الفترة شاركنا اليمن في الظروف الجيدة والصعبة وأثبتنا التزامنا بالعمل في ظل تعاون وثيق بهدف تطوير موارد الهيدروكربونات في اليمن».

وكان وزير النفط والمعادن أحمد عبدالله دارس جدد الدعوة للشركات الراغبة في الاستثمار في قطاع النفط والغاز والمعادن في اليمن لفتح آفاق وشراكات استثمارية جديدة وفقاً لتوجهات القيادة السياسية والحكومة واهتمامها بهذا القطاع الهام. وقال «ستكون أبواب الوزارة مفتوحة للجميع بدون أي وسطاء وستتعامل مع الشركات بشكل مباشر وبكل شفافية ووضوح».

وقال «منذ عام ١٩٨٧م قامت الشركة بالدخول إلى اليمن من نافذة واحدة هي البحث عن النفط في قطاع ١٠ وواصلت أعمال المسح بكل جدية وتواصلت العمليات البترولية إلى أن أعلنت عن اكتشافها للنفط بكميات تجارية في العام ١٩٩٥ وبشرت بأعمال التنمية وبدأت الإنتاج الفعلي وتواصلت أعمالها في القطاع إلى أن ساهمت في اكتشاف وتطوير إنتاج النفط من صخور الأساس والتي كانت بالفعل نقلة في الصناعة النفطية في اليمن».

وأشار إلى أن شركة توتال قامت بتنفيذ مشاريع لتوليد الطاقة الكهربائية من الغاز المصاحب المكتشف في القطاع «١٠»



توتال يمن أول شركة نفطية تحصل على شهادة الأيزو ١٤٠٠١ في اليمن وستتبعها قريباً الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال.

ولفت إلى أن العاميين ٢٠١١ و ٢٠١٢ كانت صعبة بالنسبة لليمن لكن الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال وشركة توتال يمن تمكنتا من مواصلة العمل طوال هذه الفترة في مختلف المواقع بفضل جهود العاملين في صنعاء وبلحاف والقطاع «١٠».

وقال «إننا في توتال نقف بأن ليمن مستقبل مشرق ولهذا فإن

صنعاء- «الميثاق» أكد رئيس عمليات المنبع بمجموعة توتال العالمية إيف لوي داريكارير أن الأعمال التخريبية التي استهدفت خط أنبوب بلحاف أدت إلى خسارة أكثر من ٣٠٠ مليون دولار في العام ٢٠١٢م.

وقال المسئول الفرنسي في احتفال بشركة توتال يمن للاستكشاف والإنتاج بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على تواجدها في اليمن كأكبر شركة استثمارية بقطاع النفط والغاز إن الشركة استثمرت في القطاع «١٠» ثلاثة مليارات دولار في الأعوام العشرة الأخيرة وتم تحقيق إنتاج تراكمي قدره ٢٠٠ مليون برميل حتى سبتمبر ٢٠١٢ ومكنت الخبرة الفنية لتوتال من تطوير طبقة صخور الأساس والذي فتح آفاقاً لاستكشافات جديدة في اليمن.

ولفت إلى أنه في العاميين الماضيين شاركت توتال في عدد من القطاعات الاستكشافية وهو ما يبيّن الإمكانات المحتملة الجديدة للاستكشاف في اليمن. مشيراً إلى أن مشروع الغاز الطبيعي المسال الذي استثمر فيه حوالي خمسة مليارات دولار قصة نجاح مثالية حيث وضع اليمن بثبات على خارطة الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال.

وأوضح رئيس عمليات المنبع بمجموعة توتال العالمية إنه في العام ٢٠١١م أسهمت المشاريع المختلفة التي تشغلها توتال بحوالي مليار دولار في الميزانية اليمنية وإلى جانب ذلك فإن لدى الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال وشركة توتال يمن برامج هامة في التنمية المستدامة.

وأضاف «نشكر الحكومة اليمنية على كل الجهود التي تتركس من أجل سلامة العاملين والمنشآت وأكد على أهمية ضمان هذه الحماية للاستمرار في تنفيذ عملياتنا بأمان».

وأكد داريكارير أن الشركة تعطي أولوية للصحة والسلامة والبيئة وتبذل كل الجهود لإدارة المخاطر. مشيراً إلى أن شركة

الكتلة البرلمانية للمؤتمر ترفض تأجيل الحكومة موازنة 2013م

من الحكومة دستوري، وأن النص الدستوري المتعلق بالموازنة يعطي الحق للحكومة طلب تأجيل تقديم الموازنة.

من جانبه دعا النائب المستقل ناصر عرمان إلى منح الحكومة فرصة كافية لتقديم الموازنة كون البلاد تمر بظروف استثنائية، حد تعبيره.

وبحسب الفقرة (أ) من المادة الدستورية (١٦٥) يجب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس النواب قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية .

وفي حال لم يصدر قانون الموازنة الجديدة بدء السنة المالية عملت الحكومة بميزانية العام السابقة إلى حين اعتماد الموازنة الجديدة.

وتمنع ذات المادة مجلس النواب إدخال أي تعديلات على ميزانية الدولة إلا بموافقة الحكومة.

وتمنح المادة الحق للمجلس في مساءلة الحكومة عن أسباب تأخير تقديم الموازنة في موعدها الدستوري.

اعتذرت حكومة الوفاق الوطني لمجلس النواب عن تقديم الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٣م في موعدها الدستوري المحدد بفترة لا تقل عن شهرين من بدء السنة المالية، وفقاً لنص الدستور والقوانين النافذة.

وبررت الحكومة في رسالة تلاها وزير مجلسي النواب والشورى د. رشاد الرصاص خلال جلسة المجلس السبت طلب تأجيل تقديم الموازنة بتأخر بعض الجهات عن الرفع بمشاريع الموازنات الخاصة بها.

وفيما وافق المجلس على طلب الحكومة اعتبر رئيس كتلة المؤتمر سلطان البركاني تأخير تقديم الموازنة مخالفة دستورية وقانونية معرباً عن رفض كتلته للرسالة الموجهة من الحكومة بشأن تأجيل تقديم الموازنة وقال: «كتلة المؤتمر لن توافق على الرسالة لأنها غير

دستورية»، ورد رئيس الجلسة نائب رئيس المجلس حمير الأحمر على البركاني بالقول إن الطلب المقدم الدستوري.

تعثر أكثر من 1300 مشروع استثماري في اليمن

«الميثاق» - المحرر الاقتصادي

كشف القائم بأعمال رئيس الهيئة العامة للاستثمار محمد حسين عن أن الهيئة نفذت مسح ميداني تبين من خلاله أن هناك أكثر من ١٣٠٠ مشروع متعثر كانت ستوفر ٥٠ ألف فرصة عمل.

وأشار حسين في لقاء تشاوري لقيادات القطاع الخاص والهيئة العامة للاستثمار نظمه بصنعاء «مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي» وفريق الإصلاحات الاقتصادية، أشار إلى مبررات الهيئة للمطالبة بتعديل قانون الاستثمار الذي صدر عام ٢٠١٠، لافتاً إلى كثير من العيوب التي تكثفت القانون لاسيما في بيئة استثمارية غير جاذبة حالياً. وأكد حسين التزام هيئة الاستثمار بالعمل بالشراكة الكاملة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

من جانبه أكد رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي مصطفى نصر ضرورة إجراء تعديلات جوهرية في المنظومة التشريعية للاستثمار، وتجاوز كافة الإشكاليات التي مرت بها اليمن في هذا الجانب وفق أسس واضحة من الشراكة وتجمع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وأشار إلى جهود فريق الإصلاحات الاقتصادية الذي يضم ٢٤ من قيادات القطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني والخبراء في مناقشة أولويات التنمية للمرحلة المقبلة، حيث يعمل الفريق على استكمال جهوده في إيجاد آليات عملية لترجمة مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية إلى سياسات تخدم التنمية وتحسن من الاستثمار في البلد.

وأوضح نصر أنها المرة الأولى التي يعمل فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تعزيز أصواتهم للشراكة الفاعلة مع الحكومة، مشيراً إلى تحقيق كثير من الإيجابيات ومنها المشاركة في مؤتمر المانحين



الوهاب الكبسي إلى الدور الذي يفترض أن يلعبه القطاع الخاص في الإصلاح السياسي والديمقراطي ودعم الحقوق والحريات في اليمن. وأكد أن المركز على استعداد لتبني مبادرات تساهم في تعزيز الإصلاح الديمقراطي في اليمن.

وعبر المشاركون من قيادات القطاع الخاص في اليمن عن تفاؤلهم بالحديث الحكومي عن الشراكة مع القطاع الخاص، لكنهم أكدوا أنها ما زالت بحاجة إلى التنفيذ وفق آليات تضمن الشراكة في صنع السياسات والتوجهات المستقبلية لليمن.

وأكدوا بأن قانون الشراكة الاستثمارية بين الحكومة والقطاع الخاص PPP وقانون المناطق الاقتصادية الخاصة لا يفلان أهمية عن قانون الاستثمار، مطالبين بسرعة إقرارهما من قبل الحكومة.

وأوصى المشاركون بضرورة تشكيل فريق عمل من القطاع الخاص والخبراء لتقديم ملاحظات حول تعديلات على قانون الاستثمار، وكذلك الإسهام في صياغة سياسات جديدة من شأنها تطوير المنظومة التشريعية المتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار في اليمن.

وإدماج بعض الأولويات في خطة الحكومة للمرحلة الانتقالية والبدء بمناقشة مشروع قانون الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص. فيما عبّر رئيس فريق الإصلاحات أحمد بازرة عن «أسفه لتشتت الجهود الحكومية تجاه الشراكة مع القطاع الخاص»، مؤكداً أن اهتمام الحكومة بالشراكة أمر إيجابي لكن لا بد من توحيد هذه الجهود بحيث تصبح الشراكة مثمرة وتلبي متطلبات بناء اليمن الجديد.

واستعرض بازرة المراحل التي عمل من خلالها الفريق على إعداد رؤية الإصلاحات الاقتصادية وتحديد الأولويات الاقتصادية بناء على نقاشات موسعة مع قيادات القطاع الخاص في المحافظات اليمنية الرئيسية. بينما أشار مدير برامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مركز المشروعات الدولية الخاصة «CIPE» عبد